الاطار المفاهيمي للنقود

1- تطور النقود

أ- ظهور المقايضة

كان الاكتفاء الذاتي هو السمة الغالبة على الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية البدائية القديمة ، و الوحدة الاقتصادية التي تتكون من الفرد و الأسرة تنتج كل ما يكفيها من الاحتياجات. ففي إطار مثل هذه المجتمعات لا توجد الحاجة إلى التبادل نظراً لهيمنة الاكتفاء الذاتي على النشاط الاقتصادي. وعندما بدأت الاحتياجات البشرية تتنوع صار هناك توجه نحو التخصص في إنتاج بعض السلع فنشأ نوع من التبادل بين الوحدات الاقتصادية لسد بعض احتياجاتها عن طريق الحصول على السلع التي تنتجها وحدات أخرى. ومع التطور الاجتماعي الاقتصادي المستمر أخذ التبادل يتم بصورة كبيرة وتلقائية.

أول أنواع التبادل في المجتمعات القديمة هو ما يسمى بالمقايضة، أي استبدال السلع مقابل سلع أخربوله صورتان هما :

- ✓ صورة التبادل المباشرة حيث يجري التبادل بغرض الاستهلاك النهائي للسلع التي يتم تبادلها .
- ✓ التبادل غير مباشر حيث يتم قبول بعض السلع المعينة في التبادل ليس بغرض استهلاكها ولكن لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية

ب- قاعدة الذهب

يمكن تمييز نوعين رئيسين لقاعدة الذهب طبقاً لكيفية استخدام الذهب نفسه في النظام النقدي.

النوع الأول:

النقود العينية كاملة القيمة OM (Full bodied ney) وهي التي تكون قيمتها السلعة النقدية المتداولة (الذهب في هذه الحالة) متماثلة في الاستخدامات النقدية . إن قطع النقود الذهبية المستخدمة في المعاملات يتم تداولها أيضاً بصورة مباشرة للأغراض السلعية .

النوع الثاني:

وهو الذي استخدم فيه ما يسمى بالنقود الورقية كاملة التمثيل (النقود النائبة) وهي العملات الورقية المغطاة بالذهب بنسبة 100% فهذه النقود الورقية كانت فقط تمثل النقود الحقيقية وهي الذهب ، وقد تم اللجوء إلى استخدام تلك العملات الورقية عندما زاد حجم التبادل زيادة كبيرة بعد الثورة الصناعية في أوروبا مما جعل استخدام الذهب أمراً شاقاً نظراً لكبر حجمه ووزنه وصعوبة نقله و حمايته.

وسواء كانت النقود المستخدمة هي النقود العينية أو النقود الورقية كاملة التمثيل فإن قاعدة الذهب تتطلب أن تقوم البلدان المختلفة بتحديد قيمة عملاتها في مقابل الذهب. ففي الخمسينات الميلادية مثلاً كان الدولار الأمريكي يعادل في قيمته 0286، 0 أوقية ذهب و الجنيه الإسترليني 0،1 أوقية ذهب. ومعنى هذا أن الجنيه الإسترليني الواحد = 3،50 دولار .وهكذا فإن معرفة ما تحتويه العملات من الذهب يمكن تحديد قيمتها بالنسبة إلى بعضها البعض.

وفي حالة النقود الورقية كاملة التمثيل تتطلب قاعدة الذهب أن تكون جميع العملات الوطنية قابلة للتحويل Convertible إلى الذهب و العملات الأخرى حسب المعدلات الثابتة المعلنة بين مختلف العملات و الذهب. أما في حالة النقود العينية فيلزم أن تكون السلطات مستعدة لشراء أي كمية من الذهب عند السعر المعلن للذهب في مقابل العملة الورقية

ج- النقود الورقية

عبارة عن عملات ورقية تشكل دليلاً على أن حاملها يمتلك ذهباً.

تصدر في الأصل بواسطة تجار الذهب الذين يعملون لحسابهم الخاص.وكان تجار الذهب يحتفظون في البداية بكميات من العملات الذهبية تعادل تماماً قيمة الوثائق أو الإيصالات التي يقومون بإصدارها أصبحت تلك الوثائق نقوداً في حد ذاتها و أصبح من النادر أن يلجأ المتعاملون إلى استبدالها بقيمتها من العملة الذهبية

د- ظهور النقود الائتمانية

ظهر هذا النوع من النقود عندما تبين لتجار الذهب أنهم ليسوا حقيقة بحاجة إلى تغطية ذهبية بنسبة 100% لجميع الإيصالات و الوثائق التي يصدرونها كإقرارات لحامليها بامتلاك النقود بتحويل إيصالات إلى ذهب لم يكن يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الإيصالات المصدرة بالفعل ومن كمية الذهب.

كان مطلوباً من تجار الذهب لإنجاح هذا المنهج الجديد هو أن يعملوا على التأكد بأن لا يقل الذهب المخزون لديهم عن نسبة معينة من إجمالي إصداراتهم من الإيصالات.

هذه الإيصالات أو الشهادات التي راج استخدامها كوسيط للتبادل كانت هي النواة الأولى للنظام المصرفي الائتماني الذي يقوم بصورة أساسية على الاحتفاظ باحتياطات جزئية و ليست كاملة، على الودائع المؤتمنة لدى المصارف.

فالربط بين الذهب و عرض النقود قد ضعف إلى حد كبير، وهو تطور إيجابي من حيث أنه يؤدي إلى توفير الموارد الكبيرة التي تستخدم في إنتاج النقود (الذهب) وأخذت العملات المعدنية بفئاتها المختلفة و أوراق البنكنوت التي تصدرها البنوك المركزية و المغطاة جزئياً بالذهب تنتشر في أرجاء بلاد العالم.

البنوك المركزية تلتزم في البداية لحاملي السندات الورقية (البنكنوت) أو العملات المعدنية بتحويلها إلى الذهب عند الطلب، ثم ما لبثت أن زادت الثقة في النقود الائتمانية فاقتصر الالتزام الفعلي بالتحويل إلى ذهب على تصفية المعاملات الدولية ثم أصبحت العملات الصعبة هي الأكثر استخداماً لتصفية المعاملات الدولية.

هـ- نقود الثقة

انفصام العلاقة التبادلية بين النقود الورقية و الذهب إلى أن أصبحت النقود الورقية تستمد قوتها الشرائية من الثقة في قبولها في التداول ومن الثقة في الاقتصاد وقوته و استقراره .

أصبح الغطاء النقدي لا يتمثل في الذهب فقط كما في الماضي بل صار يشمل أصولا أخرى يستمد قوتها من قوة الاقتصاد و ملكيته لمختلف وسائل الإنتاج ومصادر الثروة التي لا يلعب فيها الذهب إلا هامشياً

و- نقود الودائع

ظهر هذا النوع من النقود عندما تبين لتجار الذهب أنهم ليسوا حقيقة بحاجة إلى تغطية ذهبية بنسبة 100% لجميع الإيصالات و الوثائق التي يصدرونها كإقرارات لحامليها بامتلاك النقود بتحويل إيصالات إلى ذهب لم يكن يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي

الإيصالات المصدرة بالفعل ومن كمية الذهب.
كان مطلوباً من تجار الذهب لإنجاح هذا المنهج الجديد هو أن يعملوا على التأكد بأن لا يقل الذهب المخزون لديهم عن نسبة معينة من إجمالي إصداراتهم من الإيصالات.
هذه الإيصالات أو الشهادات التي راج استخدامها كوسيط للتبادل كانت هي النواة الأولى للنظام المصرفي الائتماني الذي يقوم بصورة أساسية على الاحتفاظ باحتياطات جزئية و ليست كاملة، على الودائع المؤتمنة لدى المصارف.
فالربط بين الذهب و عرض النقود قد ضعف إلى حد كبير، وهو تطور إيجابي من حيث أنه يؤدي إلى توفير الموارد الكبيرة التي تستخدم في إنتاج النقود (الذهب) وأخذت العملات المعدنية بفئاتها المختلفة و أوراق البنكنوت التي تصدرها البنوك المركزية و المغطاة جزئياً بالذهب تنتشر في أرجاء بلاد العالم.
البنوك المركزية تلتزم في البداية لحاملي السندات الورقية (البنكنوت) أو العملات المعدنية بتحويلها إلى الذهب عند الطلب، ثم ما لبثت أن زادت الثقة في النقود الائتمانية فاقتصر الالتزام الفعلي بالتحويل إلى ذهب على تصفية المعاملات الدولية ثم أصبحت العملات الصعبة هي الأكثر استخداماً لتصفية المعاملات الدولية

2- مفهوم النقود The definition of money

النقود في الواقع أي شيء جرى العرف أو القانون على استعماله في دفع ثمن السلع والخدمات أو في تسوية الديون, بشرط أن يكون ذلك الشيء مقبولا قبولا عاما لدى الأفراد وبلا تردد أو استفهام. فالناس يقبلون السلع الأخرى لذاتها أي من اجل استهلاكها,حتى أن فردا ما أذا شعر بأنه لن يستهلك سلعة من السلع فانه يحاول بيعها. بخلاف النقود التي يقبلها الناس لعلمهم أن الأفراد الآخرين سيقبلونها بدورهم, ولان من وجدت معه النقود, لن يجد متاعب أو مشقة في بيعها كما يجد في بيع السلع الأخرى, لان الجمهور اعتاد على قبول النقود من أي نوع وفي أي وقت.ومن هذا يتبن أن الأمر الهام الذي يميز النقود عن سائر السلع الأخرى,هو قبولها لدى الناس قبولا عاما. لقد اختلفت الاقتصاديين في تعريف النقود, تبعا لاختلاف نظرتهم الى طبيعة النقود ووظيفتها,فمنهم من نظر أليها على أنها سلعة لها قبول عام , ومنهم من جعلها مجرد رمز للتعبير عن رصيد المجتمع من السلع والخدمات.ووفقا لرؤية الفريق الأول من الاقتصاديين (أصحاب النظرية السلعية) تعتبر النقود سلعة تعارف الناس على استخدامها كوسيط للمبادلات لما تتمتع به من صفات لا توجد في غيرها من السلع, ومن ثم كان للنقود منفعة ذاتية خاصة بها باعتبارها سلعه,وتدخل في تحديد قيمتها العوامل المختلفة التي تتدخل في تحديد السلع الأخرى.أما الفريق الثاني من الاقتصاديين (أصحاب النظرية الرمزية),فيرون النقود ما هي الا كالبطاقة أو التذكرة التي تخول لحاملها الحق في الحصول على قيمتها من رصيد الجماعة من السلع والخدمات,أي أن لهذه البطاقة قوة شرائية نسبية,تمكن من الحصول على مقابل هذه القيمة من جميع السلع والخدمات في المجتمع.وبالنظر الى هاتين النظريتين يمكن أن نستخلص العنصرين الأساسيين الواجب توافرهما في سلعة معينة لاعتبارها نقوداً, وهما القبول العام والقدرة الذاتية على الوفاء بالالتزام.

أ- تعريف النقود

يمكن تعريف النقود بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي . فمنهم من عرف النقود على أنها (أي شي مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون) كما يعرف جانب أخر من الاقتصاديين للنقود بأنها (كل وسيلة مقبولة قبولا واسعا وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في إطار حدود سياسة معينه) .
كما يلاحظ أن قبولا عاما من قبل الأفراد قد يستمد من قوه القانون , كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية فالنقد هنا يتمتع بصفة القبول الإجباري لان القانون يتعرف له بصفة الإلزام في الوفاء كما قد تستمد صفة القبول العام من تراضي الأفراد واتفاق الجماعات البشرية فيما بينهم فالسلع التي اكتسبت خاصية القبول العام واستخدمت كنقود في مراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت نتيجة لشيوع استعمالها بواسطة العادات أو العرف وهذا أيضا حال النقود المصرفية أو الكتابية المستخدمة في عالمنا المعاصر حيث تستمد قوتها على الوفاء بالالتزامات من صفة القبول الاختياري .

ب- خصائص النقود : the characteristics of money

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفائه عاليه ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي

دوام البقاء , ويعني بذلك أن وجود فتره زمنيه فاصله بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية , يستدعي الاحتفاظ بها فتره من الزمن . والاحتفاظ بها انتظاراً الانفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها على الحصول على السلع والخدمات . بعبارة أخرى أنها أداه مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن .

التجانس, وتعني بيه كل وحده نقدية تتساوى مع قيمه العملات الأخرى المماثلة لها ,وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوه الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها .

قابليه الانقسام , ويقصد بذالك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابله لتقسيم والتجزئة إلى أجزاء صغيره , دون تكاليف أو نقصان في قيمتها بحيث تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها .

سهوله الحمل ,أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائمة في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة .

إن لا تتسم بالوفرة بالنسبة لسع المعروضة في السوق , لان ذلاك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض ,كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال , وعليه يجب أن تكون كميه النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي .

إن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع , حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية ومن خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عنى عدد من الوحدات النقدية , أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصوره غير مباشره من خلال ما تمنحه لحائزها من قوه وتتجسد هذه القوه الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان و زمان

ج- وظائف النقود The functions of money

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحا أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج , ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود . وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي .

1- الوظائف المباشرة

❖ وسيط التبادل Medium of Exchange

هي قوة شرائية تتصف بالعمومية وكل أفرد المجتمع يستخدمون هذه النقود لشراء السلع و الخدمات التي ينتجها الآخرون . هذه الخاصية والتي تتميز بها النقود تعرف بوظيفة وسيط التبادل وهي بلا جدال أهم الوظائف التي تؤديها النقود.

❖ وحدة الحساب Account of Unit

تقوم غالباً بوظيفة وحدة الحساب ، أي أنها تستخدم لقياس القيم في المعاملات الاقتصادي. ففي وجود النقود، يصبح من الممكن التعبير عن قيم جميع السلع الموجودة في الاقتصاد عن طريق الأسعار إذن ليست سوى تعبير نقدي عن قيم السلع.

❖ مستودع للقيمة Store of Value.

ببساطة أن النقود تصلح للاستخدام في الدفع ليس فقط في أي لحظة معينة في الوقت بل وعبر امتداد الوقت أيضاً. هذه الخاصية مفيدة لأن الناس عادة يلتقون دخولهم في أوقات معينة ولكنهم قد يرغبون في تأجيل إنفاقها إلى أوقات أخرى لاحقة. والنقود ليست متفردة في أدائها لوظيفة مستودع القيمة فهناك العديد من الأصول الأخرى والتي تؤدي هذه الوظيفة مثل الأسهم و السندات و العقارات و المعادن النفيسة. وتتميز عن النقود بقابلية أسعارها للارتفاع مما يعني كسباً لأصحابها.

2- الوظائف الغير مباشرة

❖ أداة من أدوات السياسة النقدية

حيث يمكن للدولة (من خلال البنك المركزي لها) استخدام النقود (عرض النقود) كأداة من أدوات السياسة النقدية و ذلك بهدف تحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي .و يشارك النقود في هذه الوظيفة متغيرات أخرى مثل سعر الفائدة

❖ عامل من عوامل الإنتاج

من المعروف أنه إذا كانت أسواق رأس المال تعمل بكفاءة فأنه هناك نظام نقدي يعمل بكفاءة . فالمستثمرين لا يستطيعون في الغالب توفير الموارد المالية اللازمة للقيام باستثماراتهم من مواردهم الذاتية ولذا يلجئون إلى تأمين الموارد الإضافية المطلوبة عن طريق الاقتراض أو عن طريق بيع حصة من مشروعاتهم إلى أصحاب الفوائض المالية . في ظل اقتصاد المقايضة فإن عملية الادخار سوف تأخذ شكل التراكم السلعي حيث يلجأ المدخرون إلى بناء مخزوناتهم من أنواع السلع المختلفة المتاحة بكل ما يعنيه ذلك من تكبد تكاليف التخزين الباهظة . ومن هنا تتضح أهمية الدور الأساسي للنقود في تسهيل عملية التكوين الرأسمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

3- أنواع النقود

أ- النقود السلعية commodity money

أدت صعوبات نظام المقايضة الى ارتباك في حركة المعاملات وإعاقة تقدم التبادل التجاري , مما استوجب في مرحلة تاريخية الى إيجاد وسيلة تعمل على تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط نقدي للمبادلة إي الفصل بين عمليتي البيع والشراء , حيث يتم مبادلة السلعة الفائضة عن حاجة الفرد بها وسط (عملية البيع) ثم مبادلة هذا الأخير بسلع أخرى هو بحاجة إليها (عملية الشراء) وبهذا تم القضاء على أهم صعوبات المقايضة إلا وهي توافق رغبات المتعاملين فضلا عن تسهيل عملية تقدير قيم السلع المتبادلة .

وقد أشار التاريخ أن الإنسان استخدم أكثر من سلعه (كوسيط نقدي للتبادل) تمثلت بالحيوانات و والجلود والقمح والذرة , وكان هذا الوسيط يختلف من مجتمع إلى أخر . فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل ,والفراء والجلود في الشعوب التي تهتم بالصيد , والقمح والذرة في المناطق الزراعية واستخدموا المواشي في المناطق التي تهتم بالرعي حيث ان هذه السلع كانت تتمتع بصفات عامه تؤهلها ان تستخدم كوسيط للتبادل ووظيفة تقدير قيم الأشياء , وهذه الصفات هي :

1- أن تكون من الأشياء النافعة لأفراد المجتمع كافة مما يسهل اقتنائها وتبادلها .
2- تتمتع السلعة بقيمه ذاتية مستمده من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي
3- قابليتها على الحفظ والتداول لفترة من الزمن .
4- تمتعها بخاصية الندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة

ب- النقود الورقية paper money

رغم انتشار الاستعمال الواسع للنقود المعدنية (الذهب والفضه) لفترة طويلة من الزمن باعتبارها نوعا أوليا من أنواع النقود السلعية , ألا أن الخطر كان يهدد استخدامها , فانتقال القطع المعدنية من يد إلى أخرى ومن مكان إلى أخر لانجاز المعاملات, كان يعرضها إلى الضياع والسرقة أضافه إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول. لذا وجد الأفراد من المناسب إيداع ما لديهم من نقود معدنية لدى التجار أو رجال المال (الصيارفة) ورجال المصارف, مقابل حصولهم على شهادات أو إيصالات قابلة للتداول تتضمن كمية النقود المعدنية التي أودعوها, وان هذه الوصولات تمثل تعهد الصيرفي على إرجاع المبالغ المودعة لديه لحامل الإيصال عند الطلب وبدون تأخير. ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار بعضهم بالبعض الأخر أصبح بالإمكان إصدار شهادات من بيوت خاصة هي البنوك. وهكذا تمكن التجار وبقية الأفراد المودعون استخدام هذه الشهادات أو الإيصالات كأداة لإتمام أي صفقة تجارية وتسوية المدفوعات وإبراء الديون بين الأطراف الدائنة والمدينة, وذلك عن طريق تداول شهادات الإيداع دون الحاجة تحويلها إلى نقد إذ غدت هذه الشهادات بديلاً عن نقود . ويرجع سبب قبول الأفراد لهذه الشهادات نتيجة قابلية تحويلها إلى نقود معدنية (ذهب وفضة) فقيمه هذه الشهادات تعادل قيمة الذهب والفضة الذي تمثله.

ج- نقود الودائع (النقود المصرفية)

ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى أحيانا (بالنقود المصرفية) بتطور العمل المصرفي , وتمثل الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات مصرفية جارية تحت الطلب لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية .

وتنشأ هذه الودائع من مصدرين :

المصدر الأول :

يمثل هذا النوع الإيداع من النقود القانونية لدى البنك التجاري , التي يودعها الأفراد أو المشروعات , ومهمة البنك هنا أن يسجل هذه الايدعات في حساب الودائع الجارية أو تحت الطلب لشخص المودع . وهذا النوع من الإيداع ينطوي في حقيقته على تحويل النقود من شكلها القانوني إلى ودائع بصورة حساب جاري لدى البنك التجاري , وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء .

المصدر الثاني :

ويأخذ شكل ودائع مشتقة نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم القروض والسلف وشراء الموجودات المالية , فالبنك التجاري هو الذي يخلق الوديعة ويقدمها لعملائه عن طريق الإقراض المصرفي أو شراء الأوراق المالية , وهو بفعلة يقوم بإنتاج النقود التي يقرضها , ويستمد البنك قدرته في خلق النقود (المشتقة) من خلال إقراض الآخرين من احتياطات الودائع الفعلية , وتعتبر الودائع التي تنشأ عن طريق منح القروض هي وحدها تغطي إلى زيادة حجم وسائل الدفع داخل الاقتصاد فهي بمثابة نقد أضافي تخلفه البنوك دون أن يكون له وجود سابقا أصلا .

وعلى الرغم من أن النقود القانونية والنقود المصرفية يمثلان النقد بحد ذاته ألا أن هناك اختلافات بينهما ومن جملة هذه الاختلافات هي :

1- إن إصدار النقود القانونية هي من مهام البنك المركزي , وبالتالي فأنها تخضع لرقابته المباشرة في حين خلق النقود المصرفية هو من اختصاص البنوك التجارية ونتيجة لذلك فأن رقابه البنك المركزي عليها غير مباشرة .

2- لا يتخذ من إصدار النقود القانونية مسلكاً لتحقيق الربح , بينما الأمر يختلف بالنسبة للنقود الودائع فالمصارف تهدف إلى تحقيق الربح من منح القروض عن طريق الحصول على الفائدة .

3- تعتبر النقود القانونية ملزمه بحكم القانون , بينما نجد هذه الصفة هي اختيارية بالنسبة للنقود المصرفية , فالبائع أو الدائن يستطيع رفضها عند تقيمها في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون وعلى الرغم من ذلك فان استخدامها في تزايد مستمر ولاسيما في الدول المتقدمة نتيجة انتشار الوعي المصرفي .

د- أشباه النقود Quasi money

يقصد بأشباه النقود مجموعه الأصول المالية القابلة لتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وسهوله, كودائع الزمنية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية والودائع الادخارية لدى صناديق الادخار ودوائر البريد والمؤسسات الادخارية الأخرى والسندات الحكومية القصيرة الأجل ,ولا تعتبر هذه الودائع وسيلة دفع , فصاحب الوديعة الثابتة أو التوفير لا يمكن أن يستخدمها في عملية المبادلة وذلك لتعذر السحب عليها بالشيكات, لذا فانه يقوم بتحويل إلى نقود قانونية أو ودائع جارية لتستخدم في

تسديد المدفوعات , لذا فهي تشكل عنصر من عناصر السيولة وليست وسيلة دفع , وينطبق ذلك على سندات الحكومية قصيرة الأجل .

كما تخضع الودائع الزمنية أو الودائع الآجلة إلى شروط تنظيمية أهمها عدم السحب عليها ألا بأخطار مسبق تتفاوت مدته من بلد إلى أخر , وقد يفقد المودع الفائدة المستحقة على الودائع الزمنية أذا قام بسحب مقادير منها دون أخطار مسبق أذا كانت القواعد القانونية تسمح بذلك, ومهما يكن الأمر أن هذه الأصول المالية تتمتع بقدرة التحول إلى وسائل دفع ثم تستخدم في تسديد المدفوعات بجعلها قريبه الشبة من وسائل الدفع لذلك سميت بأشباه النقود , وترتفع سيولة هذه الأصول أي قابلية تحويلها إلى نقد كلما قلت قيود السحب المحيطة بها , فالتقليد المصرفي يسمح بسحب الودائع الآجلة والادخارية دون أخطار مسبق ويكتفي بعدم احتساب الفائدة المستحقة عليها من شأنه التقريب من الودائع الجارية أو الودائع المصرفية الأخرى .

هـ- النقود الالكترونية

تتبع عملية التبادل الالكتروني للسلع والخدمات, بمرحلة ثانية ضرورية هي تسوية المدفوعات المترتبة عن هذه المبادلات,أي تسديد المشتريات المنتقاة عن طريق الويب, بإرسال الصكوك (الشيكات الورقية) عبر البريد أو تحويل رقم البطاقة الائتمانية عن طريق الهاتف أو الفاكس كأجراء احتياطي لعدم التعرض لعملية قرصنة على الشبكة, ولتسهيل نمو التجارة الالكترونية وخلق بيئة تجارية الكترونية متناسقة ومتكاملة, ظهرت العديد من أدوات وأنظمة الدفع الالكتروني تسمح سواء للتجار أو المستهلكين أو المؤسسات المالية بإجراء العمليات المالية باستخدام أساليب دفع جديدة ممثلة في النقود الالكترونية بشتى أنواعها المختلفة, ستمكن هذه الأنظمة الجديدة المؤسسات المالية أو التجار من الحفاظ على علاقتهم مع زبائنهم وتعزيزها, وهو أمر ضروري في هذه البيئة التنافسية الالكترونية.

تمرين تقييمي

ماهي أهم عيوب نظام المقايضة؟

ما الفرق بين النقود الورقية والنقود الكتابية؟